

منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: ASA 21/4029/2016

12 مايو/أيار 2016

إندونيسيا: أوقفوا فوراً الخطط المزمعة لتنفيذ الإعدامات وعالجوا المخالفات المتعلقة بمعايير المحاكمات العادلة

تعرب منظمة العفو الدولية عن قلقها العميق حيال التقارير التي تحدثت عن عزم إندونيسيا تنفيذ عدد من أحكام الإعدام في القريب العاجل. وتهيب المنظمة بالسلطات كي توقف فوراً أي خطط من هذا القبيل، وتفرض وقفاً اختيارياً على جميع الإعدامات كخطوة على طريق إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام. كما تتناشد المنظمة السلطات الإندونيسية كي تعتمد إلى مراجعة قضايا جميع السجناء المحكومين بالإعدام حالياً بهدف تخفيف هذه الأحكام والتصدي لانتهاكات القانون الدولي والمعايير المتعلقة بتطبيق العقوبة في إندونيسيا.

وأوردت وسائل الإعلام الإندونيسية والعالمية، في 8 مايو/أيار الجاري، أنه قد تم ترحيل ثلاثة سجناء من باتام إلى سجن جزيرة نوساكامبانغان، ما يوحي بأن موعد إعدامهم قد أصبح وشيكاً. كما قامت السلطات قبل هذا التاريخ بترحيل ذوالفقار علي الذي يحمل الجنسية الباكستانية من سجن سيبينانغ في جاكرتا إلى جزيرة نوساكامبانغان أواخر إبريل/

نيسان الماضي. ولقد أُدين الرجال الأربعة بارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات. ويجدر الذكر أن جرائم المخدرات لا تلبى معيار "الجرائم الأشد خطورة" الذي يمكن بموجبه تطبيق عقوبة الإعدام وفق أحكام القانون الدولي. ووفق ما جاء في تصريحات نُسبت إلى حراس السجن في جزيرة نوساكامبنغان، يُحتجز حالياً 59 سجيناً تحت طائلة الإعدام في تلك المنشأة التي شهدت أيضاً تنفيذ 13 حكماً من بين 14 حكماً بالإعدام تم تنفيذها عام 2015.

وفي تقرير نشرته منظمة العفو الدولية بشأن إندونيسيا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، أبرزت المنظمة مجموعة من العيوب الهيكلية التي تتخلل نظام إدارة العدالة في هذا البلد بما أدى إلى ارتكاب مخالفات بحق ثلاثة من السجناء الأربعة على صعيد الحق في الحصول على محاكمة عادلة، وهم أوغوس هادي وبوجو ليستاري وذوالفقار علي الذين تم نقلهم إلى سجن جزيرة نوساكامبنغان مؤخراً.

وألقي القبض على كل من أوغوس هادي وبوجو ليستاري رفقة رجل ثالث بتهمة محاولة تهريب 12490 قرص بينزوديازيبين من ماليزيا في عام 2006، وتم احتجازهم في مديرية مكافحة المخدرات التابعة لشرطة جزر رياو في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، وخضعوا للاستجواب طوال 20 يوماً قبل أن يُصار إلى ترحيلهم إلى مركز الحجز التابع لنيابة باتام. واحتُجز الثلاثة مدة تصل إلى تسعة أسابيع قبل أن يمثلوا أمام القاضي في أولى جلسات محاكمتهم في محكمة الدائرة الابتدائية في باتام أواخر يناير/ كانون الثاني 2007. وتشير وثائق المحكمة إلى أن أوغوس هادي هو الوحيد الذي حصل بينهم على مساعدة قاننية من أحد المحامين بتاريخ 12 ديسمبر/ كانون الأول، أي بعد 20 يوماً من تاريخ القبض عليه. وعينت محكمة باتام محامياً لبوجو ليستاري بتاريخ 8 فبراير/ شباط، أي بعد 78 يوماً من تاريخ القبض عليه، وبعد أسبوع من تأجيل المحكمة لموعد أولى جلسات محاكمته.

وألقي القبض على الباكستاني ذو الفقار علي بتاريخ 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2004 علي أثناء تواجده في منزله الكائن بمقاطعة جاوا الغربية، وأسندت إليه تهمة حيازة 300 غم من مادة الهيروين. ومنع أثناء احتجازه بانتظار المحاكمة من الاتصال مع سفارة بلاده في

إندونيسيا ولم يُسمح له بالاتصال مع المحامي أبداً إلا بعد شهر واحد من تاريخ اعتقاله تقريباً. وتشير وثائق المحكمة إلى أن رئيس محكمة دائرة تانجيرانغ قد وافق على طلب النيابة بتمديد احتجاز ذو الفقار من 4 مارس/ آذار إلى 2 مايو/ أيار 2005، أي أنه ظل في الحجز مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل أن يمثل أمام المحكمة في أولى جلسات محاكمته على الرغم من عدم توفر معلومات حول موعد بدء تلك الجلسة.

واحتُجز ذو الفقار أثناء استجوابه على أيدي عناصر شرطة منطقة مطار سوكارنو هاتا في منزل مدة ثلاثة أيام، تعرض خلالها للركل واللكم والتهديد بالقتل ما لم يوقع على إفادة يدين بها نفسه بالتهمة المنسوبة إليه، وهو أمر اضطر للقيام به لاحقاً. ثم تدهورت حالته الصحية بعد ثلاثة أيام إلى درجة استدعت نقله إلى مستشفى الشرطة، في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2004، حيث خضع لجراحة في البطن والكلى نظراً لما لحق به من إصابات ناجمة عن تعرضه للضرب على هاتين المنطقتين، ومكث في المستشفى 17 يوماً. ووصف أثناء محاكمته تفاصيل ما تعرض له من تعذيب، ولكن ذلك لم يحل دون قيام القضاة بالاسترشاد "باعترافاته" المنتزعة كأدلة ضده. ولم يتم فتح تحقيق مستقل للوقوف على صحة مزاعمه من عدمها.

ولا يتقن ذو الفقار علي اللغة الإندونيسية وحصل على مساعدة محدودة على صعيد الترجمة طيلة فترة احتجازه وإجراءات محاكمته. وتم تزويد أثناء المحاكمة بالترجمة من الإندونيسية إلى الإنجليزية فقط ولكنه لا يتقن الإنجليزية كثيراً أيضاً. وأدين ذو الفقار وحُكم عليه بالإعدام في عام 2005، وأيدت المحكمة العليا الحكم بإعدامه في 2006.

ومن بين جملة أشكال الحماية التي يوفرها، يكفل القانون الدولي أيضاً حق كل شخص تُسند إليه تهمة جنائية في الحصول على مساعدة قانونية من محامٍ مختص، ومؤهل منذ بدء مرحلة التحقيقات الجنائية وبمجرد أن يتم حرمانه من حريته، هذا بالإضافة إلى الحق في المثل أمام القاضي أو غيره من المسؤولين القضائيين في أقرب فرصة ممكنة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو

المهينة. كما يجب استبعاد جميع الإفادات وغيرها من الأدلة المنتزعة تحت التعذيب، وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة أو أشكال الإكراه من جميع إجراءات المحاكمة.

كما تنص المعايير الدولية المعنية بالمحاكمات العادلة على حصول الأجانب وغيرهم ممن لا يتقنون اللغة الرسمية للسلطات على خدمات الترجمة الفورية عقب القبض عليهم وأثناء عملية الاستجواب وباقي مراحل التقاضي وإجراءات المحاكمة، كما للأجانب الحق في سرعة إبلاغهم بحقوقهم في الاتصال مع سفارات أو قنصليات بلدانهم بمجرد تعرضهم للاعتقال أو الحجز أو الحبس.

ولكن أظهرت نتائج البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا، ومعهد إصلاح العدالة الجنائية، أن جميع الضمانات المنصوص عليها آنفاً قد تم انتهاكها ومخالفتها في سياق تطبيق عقوبة الإعدام في إندونيسيا.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام على بالنسبة لجميع القضايا وبصرف النظر عن الظروف والملابسات كافة. وما يبعث على المزيد من القلق بشأن قضايا أوغوس هادي وبوجو ليستاري وذو الفقار علي أنه لم يتم حتى تاريخه القيام بأي خطوات للتصدي لبواعث القلق المتعلقة بإجراءات محاكماتهم الجائرة، وغير ذلك من بواعث القلق التي أدانتها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان.

ومضى عام ونيف فقط منذ أن نفذت إندونيسيا آخر وجبة من أحكام الإعدام، وذلك في 29 إبريل/نيسان 2015، وعليه فإن إعدام أوغوس هادي وبوجو ليستاري وذو الفقار علي سوف يتناقض مع واجبات إندونيسيا الدولية على صعيد حقوق الإنسان، وسوف يجعل البلاد تسبح ضد التيار، وتخالف الاتجاه العام العالمي السائر نحو إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام، لا سيما

بعدها تعزز هذا التوجه بإلغاء أربعة بلدان جديدة هذه العقوبة خلال العام الماضي وحده، وهي جمهورية الكونغو وفيجي ومدغشقر وسورينام.

وبانتظار إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام بكشل كامل في إندونيسيا، تجدد منظمة العفو الدولية مناشدتها للسلطات في البلاد كي توقف تنفيذ جميع الإعدامات، وتتخذ خطوات فورية من شأنها أن تكفل مراجعة جميع قضايا المحكومين بالإعدام من لدن جهة مستقلة ومحيدة بهدف تخفيف الأحكام الصادرة بإعدام المتهمين في تلك القضايا. وبالنسبة للقضايا التي شهدت الحكم بالإعدام على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات، أو في حال عدم تلبية المحاكمات للمعايير الدولية الصارمة المتعلقة بضمان المحاكمات العادلة، فينبغي على السلطات أن تحرص على إعادة المحاكمات، وبشكل يضمن امتثالها لكامل المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام، وهو ما ينسحب أيضاً على القضايا التي حُكم على المتهمين فيها بالإعدام، ولكن تشوبها عيوب خطيرة في إجراءات المحاكمة أو آلية التعامل مع القضية.